

مفهوم «التفوق النوعي» دلالة تقنية، تتصل بسرعة الحركة، وغزارة النيران، وتطور الاسلحة المستخدمة في الحرب، وكلها شروط تنسجم مع نظرية الامن الاسرائيلية، القائمة على خوض حروب خائفة ذات طابع هجومي، تتم فوق اراض معادية، أو يتم نقلها، بسرعة، الى الاراضي المعادية.

ومع نشوب الانتفاضة الفلسطينية، وجدت مؤسسة الامن الاسرائيلية نفسها ازاء نوعية جديدة من الصراع، تتطلب حشداً بشرياً مكثفاً، وانتشاراً جغرافياً واسعاً، للسيطرة على حالة التمرد الشعبي. وفي صراع كهذا لا وجود لخطوط القتال الهجومية، أو الدفاعية، أو للخطط القتالية المعدة سلفاً في هيئة الاركان، ولا فعالية للتكنولوجيا العسكرية. فالجندي، في هذا الصراع، تنحصر فعاليته، على الارض، في قدرته على استخدام الهراوة، أو البندقية، وليس في مستوى الدمار الذي يمكن ان يلحقه بالخصم، باستعمال وسائل القتل والتدمير الحديثة، من بعد.

لقد فرض الصراع الجديد على مؤسسة الامن الاسرائيلية تواجداً بشرياً ميدانياً على امتداد المناطق المحتلة. وبالنظر الى ان الجيش الاسرائيلي لم يكن يحتفظ في الضفة والقطاع إلا بعدد محدود من الجنود قبل اندلاع الانتفاضة، فقد اضطر الى نقل الآف من الجنود من معسكراتهم الى المناطق المحتلة، وزجهم في الصراع اليومي في مواجهة الجماهير الفلسطينية الثائرة.

لقد اكتشف العسكريون الاسرائيليون، خلال الانتفاضة الفلسطينية، ان احتلال منطقة ما بالقوة العسكرية اسهل بكثير من السيطرة عليها، في حال وجود مقاومة شعبية فيها ضد المحتلين. فبعد أيام محدودة من تجرّ الأحداث في الضفة والقطاع، أعلن رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، دان شومرون، عن «ان حجم القوات الاسرائيلية العاملة في قطاع غزة، في أعقاب الاضطرابات، أكبر بثلاثة أضعاف حجمها العادي، وأكبر بكثير من حجم القوة التي احتلت قطاع غزة خلال الحرب [١٩٦٧]. وفي الضفة الغربية، تمّت مضاعفة القوات العاملة في معالجة التظاهرات وعمليات خرق النظام»<sup>(٢٤)</sup>. وعلى الرغم من ضخامة القوات الاسرائيلية التي تمّ حشدها في مواجهة الانتفاضة الشعبية، فقد أعلن قائد اسلحة الميدان، الجنرال اروي ساغي، في شباط (فبراير) ١٩٨٨، عن «ان الوضع يتطلب زج المزيد من القوات العسكرية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة»<sup>(٢٥)</sup>.

ان قدرة الانتفاضة الفلسطينية على استنزاف الجهد العسكري الاسرائيلي، ومشاغلة القسم الاكبر من القوات الاسرائيلية في عمليات الامن الجاري في المناطق المحتلة، أصبحت مقياساً لقوة الانتفاضة الفلسطينية ومستوى فعاليتها. كتب يورام بييري: «بالامكان التعرف على حجم الانتفاضة من خلال حقيقة انه منذ التاسع من كانون الاول (ديسمبر)، اضطر الجيش الاسرائيلي الى زيادة قوته [في الضفة والقطاع] الى اربعة، أو خمسة أضعاف»<sup>(٢٦)</sup>.

ومع تنامي الانتفاضة الفلسطينية، واتساعها، ازدادت الحاجة الاسرائيلية الى زج المزيد من القوات في الصراع المحتدم على امتداد المناطق المحتلة. وسرعان ما جوبه العسكريون الاسرائيليون بواقع قوتهم البشرية المحدودة، وبأنه «بدون اعلان حالة تعبئة واسعة، فان الجيش الاسرائيلي لا يستطيع توفير قوة بشرية للاحتفاظ بقواعد عسكرية دائمة في اكثر من مئة قرية فلسطينية»<sup>(٢٧)</sup>. وكان طبيعياً ان تتجه انظار قادة الجيش الاسرائيلي نحو قوات الاحتياط، لسد النقص في الطاقة البشرية. في البداية، تمّ الحديث عن تمديد الخدمة السنوية لجنود الاحتياط في مجال تنفيذ العمليات في المناطق المحتلة، دون تحديد مدة الخدمة الجديدة. وفي آذار (مارس) ١٩٨٨، عُلم من مصادر عسكرية اسرائيلية «ان جنود الاحتياط سيستخدمون في سنة العمل المقبلة (من بداية نيسان - ابريل حتى